

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

كلمة معالي الوزير

❖ - ❖ - ❖

بمناسبة افتتاح الدورة التكوينية

للسادة

رؤساء المجالس الشعبية البلدية

❖ - ❖ - ❖

الجزائر 11 مارس 2018

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدات والسادة الولاة؛
السيدات والسادة الولاة المنتدبون،
السادة رؤساء المجالس الشعبية الولائية؛
السيدات والسادة رؤساء المجالس الشعبية البلدية؛
السيدات والسادة المنتخبين،
إطارات الدولة؛
الأسرة الإعلامية؛
الحضور الكرام؛
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إنَّه لمن دواعي الغبطة والسرور، أن أتشرف اليوم بالوقوف مرة
أخرى في كنف هذه القلعة المشعة بنبوغها وريادتها في مسيرة وطننا
المظفرة للاحتفاء بمعييتكم بافتتاح الدورة التكوينية الخاصة
بالمنتخبين المحليين.

السيدات والسادة الأفاضل،

إنَّ تحقيق الأهداف السامية المستلزمة من برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، يستوجب تضافر جهود جميع القطاعات للتناغم معه، والانخراط فيه والمضي قدماً في مسعى الإصلاحات الشاملة لاسيما ما تعلق منها بتحديث وعصرنة المرفق العام ودعم مسار اللامركزية، و ترقية الدور الاقتصادي للجماعات المحلية، ناهيك عن إصلاح المالية و الجباية المحلية، و تكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية وفق التعديل الدستوري الأخير.

إنَّ تحقيق الإستراتيجية المنتهجة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، جعل مختلف مؤسساتها تتخرط وتندمج كل في مجالها مع آليات تجسيد هذه الإستراتيجية.

في هذا الإطار وباعتبار أن تحقيق أهدافنا لا يتأتَّى إلاَّ من خلال تثمين وتطوير المورد البشري بحكم أنه العمود الفقري لأي مشروع إصلاح.

السيدات والسادة الحضور،

لقد أصبح الاستثمار في المورد البشري منهجية تنتهجها كبرى الدول والهيئات فهو المحدد الرئيسي لإعطاء فعالية ودينامية لأعمالنا، فتحسين مستوى موظفينا وتجديد معلوماتهم، أضحي حتمية لا مناص منها للإرتقاء إلى الإحترافية و المهنية العاليتين وانتهاج نظرة إستشرافية للتفاعل مع المستجدات المستقبلية، والتشبع بقيم وروح المرفق العام، و مبادئ الحكم الراشد، لا لشيء إلا لضمان تكيّفنا مع معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يحيط بنا والتجاوب معه خدمة للوطن والمواطن.

السيدات والسادة الحضور،

تأتي هذه الدورة التكوينية لفائدة المنتخبين المحليين في سياق زمني منتقى بعناية ألا وهو بداية العهدة الانتخابية، وهو ما له عدة دلالات من بينها حرصنا على تزويد منتخبينا المحليين بالمهارات والأدوات المعرفية والتطبيقية التي تسمح لهم بمباشرة عهدتهم والانخراط مباشرة في تجسيد إستراتيجية دائرتنا الوزارية المنبثقة عن برنامج فخامة رئيس الجمهورية في شقها الرامي إلى خلق ديناميكية تنموية كفيلة بتحسين الإطار المعيشي للمواطن.

السيدات والسادة الأفاضل،

إن السعي إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن و المضي قُدُماً في مسار التنمية المحلية الخلّاقة للثروة، وكذا مسار عصنة المرفق العام، يفرض علينا جميعا العمل على الرصد الدقيق لاحتياجات المواطنين بمختلف فئاتهم ومراتبهم ومستوياتهم وفي مختلف مناطق وجودهم للتكفل بها من خلال المخططات البلدية للتنمية.

هذه المخططات التي يجب أن تستجيب للأولويات التنموية للمواطن، من خلال العمل الجاد على إشراك المجتمع المدني ومختلف الفاعلين المحليين، في إختيار المشاريع حسب أولويات كل منطقة، وهذا تعزيزا للديمقراطية التشاركية المحلية، والمشاركة في صنع و اتخاذ القرار، هذه الآليات والتدابير التي تسعى دائرتنا الوزارية جاهدة إلى جعلها سلوكا راسخا، لترقية مشاركة المواطن في الشؤون العمومية.

السيدات والسادة الأفاضل ،

إنّ يقيننا بتكريس مبدأ عصرنه وتحديث المرفق العام بغية تحسين أداء الخدمة العمومية، وإضفاء الشفافية على ممارسات المتعاملين مع المرفق العام، وحتمية مسايرة التحديات الراهنة على الساحتين الدولية والإقليمية، تملي علينا المحافظة على المكتسبات المحققة وتثمينها وتطويرها والسعي إلى المزيد من الإنجازات التي تحققت وأضحت بادية للعيان في مجال عصرنه الإدارة، وقد لمستموها خلال الأشهر القليلة الأولى من عهدتكم التي قضيتموها في مناصبكم على مستوى الجماعات الإقليمية.

وفي ذات المسار في شقه المتعلق بالتكوين رفعنا تحدي الولوج إلى العالم الافتراضي واستغلاله و تكنولوجيايات الإعلام والاتصال الحديثة والمتجددة بما يخدم هدفنا في مجال العصرنه وستعرف هذه السنة، أولى تجليات هذا الولوج من خلال وضع حيز الخدمة منصة التكوين عن بعد، التي اعتمدنا في إنجازها على تقنيات حديثة وعصرية في مجال التكوين عن بعد تسمح لمؤسسات التكوين التابعة لقطاعنا بتوسيع مجال التكوين وتقريبه من الموظف ضمنا لمواصلة الخدمة العمومية وعدم انقطاعها.

وفي سياق ذي صلة، وبهدف تزويد الجماعات المحلية بالإطارات التقنية المتخصصة في الجوانب التقنية في تسيير المدن، وتمكينهم من مناهج حديثة في هذا المجال تواكب المتغيرات الآنية، بادرنا بمشروع إنشاء قطب متخصص في التكوين التقني ويتعلق الأمر بالمدرسة الوطنية لمهندسي المدينة بتلمسان، التي أنشئت مؤخرا وحظيت بموافقة الحكومة في إجتماعها الأخير ، وستدخل حيز الخدمة مع إفتتاح السنة التكوينية، هذه المدرسة التي نعول عليها في أن تكون رائدة في المجال التقني للإرتقاء بمدننا لمصاف المدن الحضارية الحديثة.

السيدات والسادة الأفاضل،

إن اهتمامنا بتكوين المنتخبين المحليين، ينبع أساسا من وعي الدولة بالأهمية البالغة التي يضطلع بها المنتخب بصفة عامة والمنتخب المحلي بصفة خاصة، وهو ما جسّدَه قانون البلدية الذي نص على ضرورة متابعة المنتخب البلدي لدورات التكوين وتحسين المستوى المرتبطة بالتسيير البلدي المنظمة لصالحه، وكذا مخطط عمل الحكومة الذي أقرّ تكوين المنتخبين، هذا من جهة.

ونابع أيضا من الدور الجوهرى المنوط بالمنتخب للنهوض بالتنمية المحلية، وتحريك عجلة النمو، والمساهمة فى السير الحسن لمختلف مصالح الإدارة من جهة أخرى.

و ما يؤكد أهمية هذا الدور هو الصلاحيات و الاختصاصات الواسعة الممنوحة للمجالس الشعبية بلدية كانت أم ولائية، والتي ستتكرس أكثر وبدقة من خلال مشروع قانون الجماعات الإقليمية الذى سيدعم ويوضح صلاحيات المنتخب فى شتى المجالات.

السيدات والسادة الأفاضل.

لا يساورنى أدنى شك أن أية برامج أو مشاريع، لن تعرف النجاح المرجو منها، إلا إذا رافقتها المتابعة من طرف مختلف الفاعلين، لا سيما المنتخبين المحليين سواء على مستوى المجالس الشعبية البلدية، أو المجالس الشعبية الولائية،

وأنا على يقين، أنكم تدركون اليوم، و تقدرون كل التقدير، ما يقع على عاتقكم من مسؤولية فى تحقيق برامج التنمية المحلية و تجسيد الإصلاحات و التحولات الجوهرية التى لابد لنا من

خوض غمارها ، لتحقيق الغاية النبيلة والسامية ألا وهي خدمة الوطن
و المواطن.

السيدات والسادة الأفاضل،

بالنظر للرهانات المطروحة، فإن البعد الذي تحمله مبادرة
تكوين السادة رؤساء المجالس الشعبية البلدية يحمل أوجها متعددة،
فهي فرصة لتزويد المنتخبين بالأدوات التسييرية والتطبيقية التي
تساعدهم على أداء مهامهم، ولذلك فضلنا أن يشرف على هذا
التكوين كوكبة من إطاراتنا المتمرسين اللذين يتوفرون على خبرة
في مختلف مجالات التسيير على المستوى الوطني.

وتحضيرا لهم ولمساعدتهم على هذه المهمة برمجنا دورة تكوين
المكونين لفائدتهم جميعا على المستوى الوطني، لتزويدهم بتقنيات
التشيط والتفاعل المعتمدة من طرف مراكز التكوين الدولية،
وعلى إثر ذلك سيتولون تكوين المنتخبين في مجالات تتمحور أساسا
حول المواضيع المرتبطة بالصلاحيات المخولة و الاهتمامات المشتركة
للجماعات المحلية على غرار المالية المحلية و التنمية المحلية.

هذا كمرحلة أولى ستلحقها دورات تكوينية أخرى وفي محاور أخرى خلال العهدة الانتخابية كلما استدعت ضرورة التسيير البلدي ذلك.

كما أن هذه الدورة تعتبر فضاءً للتواصل والتشاور وتبادل التجارب والخبرات، و التفكير في التطلعات المشتركة، من خلال العمل على استغلال اختلاف المجالات العملية والمعرفية والممارساتية للمنتخب، وكذا خبرتهم في تسيير الشؤون المحلية، من أجل ضمان تفاعل أحسن ما بين المشاركين، وهي كذلك فرصة سانحة لترقية التكوين الجوّاري و التشاركي البيئي للمنتخبين المحليين.

السيدات والسادة الأفاضل،

أستغل هذه السانحة، لأجدد الشكر والتقدير للمنتخبين المحليين لا سيما رؤساء المجالس الشعبية البلدية الذين ضحوا بالنفس والنفيس بدمائهم الزكية وهم حاملون لواء استمرارية الدولة ومشعل التنمية و التجديد على مستوى بلدياتهم، لا لشيء إلا لخدمة الوطن والمواطن في مختلف ربوع الوطن.

في الأخير، أغتتم الفرصة لأشكركم على حضوركم حيثما كنتم، وأتقدم بالشكر والتقدير لإطاراتنا المكونين اللذين سيرافقونكم طيلة مدة هذا التكوين الذي يمتد على مدار تسعة (09) أسابيع، والذين دون شك، لن يضمنوا من فيض معارفهم وخبراتهم في شؤون التسيير المحلي ولن يتوانوا في التكفل بإنشغالاتكم.

وفي الختام، أعلن رسمياً، من هذا الصرح العريق عن الانطلاق الرسمي للدورة التكوينية الخاصة بالمنتخبين المحليين عبر كامل التراب الوطني.

و السلام عليكم ورحمة الله تعالى و بركاته.